بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2026

أولاً : تعليمات عامــة :

1- تقدّم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وموازنات التمويل وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام 2026-2028 **في موعد أقصاه 2025/11/9 ليتسنى** إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والسير بالمراحل الدستورية لإقراره بالتزامن مع اعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

2- تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازناتها بشكل مفصل للأعوام 2026 و2027 و 2028 على أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خططها الاستراتيجية متضمنة الأهداف الاستراتيجية والبرامج المتعلقة بها، ومؤشرات قياس الأداء بمستوياتها المختلفة والتي تبين ما يمكن تحقيقه ضمن السقوف المحددة خلال السنوات الثلاث القادمة، وبحيث يتم ربط هذه المؤشرات بالأهداف الاستراتيجية والبرامج بشكل منطقي، بالإضافة إلى تقدير اجمالي الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفقاً للأسس التالية :

أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية.

ب- إجراء التعديلات والتحديثات التي طرأت على الخطة الاستراتيجية للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية خلال هذا العام ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2026-2028، وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة.

ج- تحديد اولويات كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية ضمن الاطار متوسط المدى والبرامج المرتبطة بها والاجراءات المتخذة بشأنها والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها للأعوام 2026-2028 في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ووفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

د- أهم القضايا والتحديات التي واجهت تنفيذ البرامج والإجراءات الهادفة لمعالجة هذه التحديات، والنتائج والمخرجات التي تساهم في تحقيق الأولويات الوطنية والبرامج، وبيان أبرز المعلومات عن الوزارة /الدائرة/الوحدة الحكومية سواء التي لها فروع وانشطة في المحافظات او التي يقتصر عملها على المركز وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة.

3- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي وما تضمنته من مبادرات وخطط وبرامج واولوياتها وكلفها.

4- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات خارطة تحديث القطاع العام وما تضمنته من خطط وبرامج واولوياتها وكلفها.

5- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة او وحدة حكومية سقف الإنفاق المرفق والمخصص لها في موازنة عام 2026 بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

6- تصنيف النفقات الجارية والرأسمالية حسب البرامج والانشطة والمشاريع وإدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل برنامج ونشاط ومشروع وكل مادة وبند من مواد وبنود الموازنة الجارية والرأسمالية وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

7- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء مراجعة شاملة لاوجه نفقاتها وخاصة الجارية منها بهدف ضبطها وترشيدها لتعكس الاحتياجات الفعلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

8- تحديد كلفة كل مشروع وبيان هدفه وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

9- تحديد المشاريع المرتبطة بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وكلفها وجاهزيتها وأهميتها والتحقق من ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية، وربطها بمؤشرات اداء واضحة تعزز فاعليتها وكفاءتها.

10- تضمين موازنات الوزارات والدوائر الحكومية المشاريع الرأسمالية التي تم اقرارها من قبل مجالس المحافظات، والتأكد من عدم وجود ازدواجية بين مشاريعها الرأسمالية والمشاريع الرأسمالية للمحافظات.

11- **التوقف عن طرح أية عطاءات جديدة اعتباراً من 2025/11/20 إلا بعد أخذ موافقة دولة رئيس الوزراء على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية/الموازنة العامة،** ويستثنى من ذلك المشاريع الرأسمالية الممولة من القروض والمنح.

12- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار الاولويات واحتياجات كلا الجنسين والطفل والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة وابراز البرامج والمشاريع والانشطة والقضايا والمجالات التي تعنى بذلك وتوزيع المخصصات لهذه الغاية حسب البرامج والمشاريع والانشطة، ومراجعة مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بها.

13- التقيد بدليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين عند تحديد البرامج والمشاريع والانشطة المتعلقة بها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

14- تحديد المخصصات المقدرة للاناث والطفل وتوزيعها حسب البرامج للسنوات 2024-2028 وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة.

15- تحديد الاولويات المتعلقة بالتغير المناخي والنتائج المتوقع تحقيقها في هذه المجالات للأعوام 2026-2028.

16- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بوضع مؤشرات قياس أداء مرتبطة بالتغير المناخي للبرامج ذات العلاقة.

17- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2033 في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بما يضمن تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.

18- تزويد دائرة الموازنة العامة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بشكل ربعي وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية ليتسنى اعداد تقرير المتابعة والتقييم.

ثانياً: الإيرادات ومصادر التمويل:

1- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لعام 2024، والمعاد تقديرها لعام 2025 (فعلي للشهور التسعة الاولى والمقدرة للشهور الثلاثة الأخيرة) وأسباب انحرافها عن مقدر عام 2025، والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات 2026-2028 وحسب النموذج المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

2- تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصّل وتصرف بموجبها هذه الايرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالاتها.

3- قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الايرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

4- العمل على زيادة الإيرادات المحلية من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

5- تقدير الإيرادات العامة وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والجهات الدولية.

6- العمل على تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب والتجنب الضريبي والجمركي.

7- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية.

8- قيام الوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنات التمويل ضمن مشاريع موازناتها مفصلة حسب المصادر والاستخدامات وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة.

9- العمل على تعزيز الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة، بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الخزينة العامة، وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

10- قيام الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الخارجية المختلفة، الامر الذي ينعكس ايجاباً على حجم المنح الواردة للخزينة.

ثالثاً: النفقـــات

أ- النفقات الجارية:

ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها تحقيقاً لمبدأ التخصيص الأكفأ للموارد المالية المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة عالية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

1- الرواتب والأجور والعلاوات:

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقاً لما يلي:

أ- النمو الطبيعي لمجموعة تعويضات العاملين.

ب- كلفة الوظائف المشغولة وفقاً لنظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام.

ج- كلفة الوظائف الشاغرة والوظائف المتوقع احداثها على جدول تشكيلات الوظائف، وفقاً لتعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام.

د- عدم رصد أي مخصصات مالية للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والاقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن النفقات الجارية.

2- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات):

ضبط وترشيد النفقات التشغيلية لتكون ضمن الحدود الدنيا لتسيير اعمال الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات تتسم بدرجة عالية من الدقة والانضباط والمسؤولية ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والمياه الى جانب تخفيض بند الايجارات من خلال الاستخدام الامثل للأبنية المستأجرة والتحول التدريجي لملكية الابنية الحكومية مع ضرورة مراعاة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها وعلى أن يتم إعداد تقديرات كل مادة من مواد النفقات التشغيلية حسب الاحتياجات الفعلية وإرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

أ- جداول تبين كافة بنود الانفاق من مصروفات السلع والخدمات لكل بند على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.

ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمد من الجهات المعنية.

د- أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف والتأمين... الخ.

هـ- بيان مفصل يتضمن المخزون المتوفر لدى الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة 2025.

و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان الاسباب تمهيداً لدراستها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية نفسها.

ز- كشف تفصيلي بكافة البنود والمخصصات التي تندرج تحت المادة (214- مصروفات سلع وخدمات).

3- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية:

يتم تقدير هذه النفقات من خلال الاخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات/ الدوائر/ الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:

أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.

ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة.

ج- بيان يتضمن قيمة الدعم/ المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاقها.

د- بيان يتضمن قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات للمتقاعدين المدنيين والعسكريين.

هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

4- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التالية:

أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية.

ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين.

ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لها.

د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة.

5- مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات:

ترصد المخصصات اللازمة لإدامة عمل مجالس المحافظات ضمن موازنة وزارة المالية لعام 2026 والتي تشتمل على المكافآت وعلاوة النقل والنفقات التشغيلية لمجالس المحافظات.

ب ـ النفقات الرأسمالية:

1- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها وقيد التنفيذ والجديدة، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة لكل مشروع يطلب له مخصصات في موازنة عام 2026 ووفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة، وكما يلي:

- اسم المشروع
- اهداف المشروع ومبرراته
- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
- الموقع الجغرافي للمشروع
- الجهة المنفذة والجهة المستهدفة
- الكلفة الكلية للمشروع ومصادر تمويله
- كلفة الاوامر التغييرية للمشروع
- التدفقات النقدية للمشروع
- المشاكل التي واجهت تنفيذ المشروع
- نسبة التجاوز في مدة تنفيذ المشروع
- نسبة التجاوز في كلفة تنفيذ المشروع
- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
- إجمالي الإنفاق التراكمي الفعلي للمشروع ونسبة الانجاز
- عدد العاملين على حساب المشروع
- عدد المستفيدين من المشروع (ذكر، انثى)

2- توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية المتضمنة في رؤية التحديث الاقتصادي.

3- رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية المترتبة على المشاريع المنجزة والتي لم يتم دفع المطالبات المستحقة عليها.

4- ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية لأي من المشاريع الرأسمالية الجديدة في موازنة عام 2026 وخاصة المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية.

5- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام 2026-2028، مبيناً فيها المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة على محافظات المملكة.

6- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية لكل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية.

7- إعادة ترتيب أولويات المشاريع الرأسمالية وخاصة تلك الممولة من القروض أو المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار القدرة على تنفيذها والحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية.

8- ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

9- الحد من شراء السيارات والأثاث، والتركيز على أعمال الصيانة حسب الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة.

10- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة / وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها في موازنة عام 2026 بموجب قرارات استملاك مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه.

11- عدم شراء أجهزة الحاسوب ورخص البرمجيات والأنظمة التقنية إلا بعد التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

12- انهاء خدمات العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية إلتزاماً بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

13- اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي مع مراعاة نقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

رابعاً: القروض والالتزامات:

1- على جميع الوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بموازنة التمويل بجانبيها المصادر والاستخدامات وادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام 2026.

2- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال الاعوام 2026-2028.

3- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف بمصادر التمويل من خارج الموازنة العامة خلال الاعوام 2026-2028.

4- قيام وزارة المالية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنة التمويل من مصادر واستخدامات متضمنة القروض الداخلية والخارجية المتعاقد عليها وتسديد الأقساط الداخلية والخارجية.

خامساً: تعليمات إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية :

1- إيلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة إستناداً إلى نظام ادارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024 وتعديلاته وتحديث القطاع العام للسعي نحو تعزيز كفاءة الاداء الحكومي وضمان الاستخدام الامثل للموارد البشرية في القطاع العام.

2- إلغاء الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر.
3- اقتصار إدراج مخصصات التعيينات الجديدة ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات في النفقات الجارية وفقاً لتعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام.
4- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف الهيكل التنظيمي للوزارة /الدائرة /الوحدة الحكومية، بحيث ينسجم ذلك مع نظام تنظيمها الإداري وتعليمات وصف وتصنيف الوظائف في القطاع العام.
5- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية حسب الجنس والبرامج.
6- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها.
7- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع هيئة الخدمة والادارة العامة بهذا الخصوص.
8- ارفاق جدول بالعاملين خارج جدول التشكيلات.

سادساً: أحكام عامة

1- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشاريع موازناتها.
2- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال تشجيع الصادرات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وترويج المواقع السياحية والأثرية في المملكة.

3- تناط مسؤولية تنفيذ المشاريع الرأسمالية للمحافظات بالوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ تلك المشاريع والمدرجة ضمن موازناتها للأعوام 2026-2028.

4- على كل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقاً للنماذج المحدثة التي أعدتها دائرة الموازنة العامة.

5- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعـــوام 2026-2028 وفقاً لخارطة الحسابات وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة.

6- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وجداول تشكيلات الوظائف أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo .

7- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات والبيانات الواردة في موازناتها بما فيها جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الاستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.